

أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي تعلن رفضها التدخل القطري السافر في الشأن الداخلي اليمني

المطلوب من «المشترك» أن يتخلى عن عناده ويرتقي إلى مستوى المبادرة الخليجية



لا ندري لماذا كل هذه الضجة والصخب الذي تحاول بعض الأطراف السياسية على رأسها قيادات أحزاب المشترك إثارته بالترويج عبر فهم خاطئ ومتعمد منهم للموقف الرسمي تجاه مبادرة الأشقاء في مجلس التعاون الخليجي بدعوة الحكومة اليمنية وأحزاب المعارضة للاجتماع في الرياض للتباحث والحوار الهادف إلى إخراج اليمن من أزمتها الراهنة، وذلك عبر تنزيل الرأي العام في الداخل وإعلام الخارج بأن الحكومة والموقف الرسمي قابلين لمبادرة الأشقاء بالرفض التام والتصوير بأن النظام والمؤتمر الشعبي يرفضون أي جهود خيرة من الأشقاء والأصدقاء للحوار لتجاوز الطرف الصعب والأوضاع الغصبية لينطبق بذلك على أحزاب المشترك تماماً مقولة «رمتني بدائها وانسلت».

ولسنا هنا في حاجة لتبيان وتوضيح الموقف الرسمي الذي أعلنه فخامة رئيس الجمهورية وبشكل واضح وحاسم لا ليس فيه كما يصورون.. وهو أن مبادرة الأشقاء الخليجين هي محل ترحيب وتقدير وقبول كونها تأتي من دول مجلس التعاون مجتمع، لكن دون اشتراطات وإملاءات مسبقة من أي طرف منفرد داخل مجلس التعاون.. وهو ما أكدته فخامة رئيس الجمهورية في اتصاله الأخير بملوك وأمراء دول المجلس ولقاءه مؤخراً بسفراء دولهم بصنعاء الذين كلفهم المجلس الوزاري الخليجي ببدء الاتصالات بين الرئيس وأطراف المعارضة.

وعلى النقيض مما تروج له أحزاب المشترك في مخططهم للانقلاب على الشرعية والدستور والوحدة، فقد ظل فخامة رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر على الدوام وحتى قبل أن تتعمق الأزمة الراهنة ومعه المؤتمر الشعبي العام يقدمون المبادرات تلو المبادرات ويؤمنون بمبدأ الحوار لتجاوز أي اختلافات واحتقانات وذلك من خلال الكثير والعديد من الجهود الصادقة النابعة من استشعارهم على المسؤولية المستوعبة للمخاطر التي يمكن أن تنجم عن تداعياتها ليس فقط على اليمن وأبنائه بل وعلى كل دول المنطقة الأمر الذي أكدته المبادرة الخليجية انطلاقاً من أن الأمن والاستقرار الاقليمي منظومة متكاملة واليمن في هذا الجانب يكتسب أهمية استراتيجية في هذه المنطقة الحيوية من العالم، غير أن هذا الإدراك والاستيعاب الواعي لفخامة رئيس الجمهورية والذي جسده في مبادراته المتواليه ودعوته الجادة والمخلصة للحوار الوطني المسؤول الذي ينهي هذه الأزمة وتداعياتها مقدماً التنازلات انطلاقاً من تقديم مصالح الوطن العليا وأمنه واستقراره ووحدة أبنائه فوق كل اعتبار، كل ذلك كان يقابل بالرفض والعناد غير المبرر من قبل قيادات أحزاب اللقاء المشترك الذين

اليمن شريك ومتعاون مع الأسرة الدولية ومحيطه الاقليمي لادراكه بأهمية موقعه الاستراتيجي

على المعارضة أن تستجيب للتطلعات الوطنية لتجاوز الأزمة

يحاولون اليوم التلاعب والمتاجرة بالمبادرة الخليجية كدأبهم دائماً التلاعب والمتاجرة بكل المبادرات الوطنية السابقة وبعلمية الحوار وتسويغه، لا لشيء سوى تحقيق مخططاتهم المكشوفة بتأجيج الأزمة الراهنة التي تمر بها البلاد للانقلاب على الشرعية والديمقراطية والسطو على السلطة بعد أن تأكد لهم فشلهم الذريع في الوصول إليها عبر الديمقراطية وصناديق الاقتراع ونيل ثقة الشعب كشرط اساسي لم يستطيعوا تحقيقه في أية محطة ديمقراطية وانتخابية سابقة شهدتها البلاد.

إن مبادرة وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي ليست محلاً للمزايدة السياسية الرخيصة كما تتصور أحزاب اللقاء المشترك، بل مبادرة مسؤولة من الأشقاء مرحب بها بتقدير وإكبار كل اليمنيين الشرفاء والخيرين الذين قلوبهم على وطنهم وحاضر ومستقبل شعبهم، وهو الأمر الذي أدركه ويتفهم كامل الأشقاء الخليجون بدليل أن مبادراتهم المباركة هي الآن موضع الدراسة والبحث من قبل القيادة السياسية في بلادنا، التي هي على قناعة تامة بأن أية مبادرة تستهدف إيجاد الحلول اللازمة وتتفق مع دستور الجمهورية اليمنية هي موضع الترحيب وتمثل مدخلاً حقيقياً للحل.. ومن هنا جاءت اتصالات فخامته بقيادات مجلس التعاون الملوك والأمراء التي شكرهم فيها وأشاد بجهودهم المخلصة تجاه أشقائهم في اليمن، مؤكداً بذلك الموقف الرسمي والشعبي من المبادرة الخليجية ليبقى فقط المطلوب أن تصدق قيادات أحزاب المشترك النية وتستجيب للتطلعات الوطنية بقبول إجراء الحوار الجاد والمخلص الذي من شأنه أن ينتشل البلاد من الأزمة الحالية ويجنب اليمن المخاطر والفتن.

وعلىنا التأكيد في هذا السياق بالقول لأحزاب وقيادة المشترك: ينبغي عليكم أن تعوا وتفهموا وتستوعبوا جيداً معاني ومضامين وأبعاد ودلالات دعوة الأشقاء الخليجين الحريصة المخلصة وترفعوا إلى مستواها وتغادروا عنادكم وتتخلوا عن حساباتكم الضيقة وتستجيبوا لدعوات الحوار بنفوس وعقول صافية تضع مصلحة اليمن ووحده وسكينته العامة فوق كل اعتبارات للمصالح الحزبية والفئوية والقبلية والمنطقية الضيقة لتصلوا إلى أن لا يبدل لإخراج الوطن مما هو فيه عن الحوار والالتقاء على طاولته لبحث ومناقشة كافة القضايا بروح المسؤولية الوطنية والخروج بحلول ومعالجات بعيداً عن السعي بالعقلية القديمة التي ترفض كل المبادرات وتعرض كل أية محاولات للحوار وتضع أمامه العراقيل والمتراسي والتمسك بالعناد ورفض الآخر وتأجيج الأزمات التي لن تقود خاصة في هذا الطرف إلا إلى الفتنة والاحتراق والصراع والفوضى والفرقة التي ستكون كارثية على الجميع دون استثناء.



أعلنت أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي رفضها التدخل السافر من الحكومة القطرية في الشأن الداخلي اليمني والخطاب الهيجي الذي تجاوز الأعراف الدبلوماسية وعلاقات البلدين الشقيقتين.

الإملاءات مرفوضة جملة وتفصيلاً وتستوجب الرد المناسب

الصراع القائم حالياً سياسي حزبي وليس صراعا بين الشعب والدولة

وأكدت احزاب التحالف الوطني في بيان صادر عنها تأييدها ومساندتها المطلقة لما تناوله خطاب فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.. وهنا نص البيان

يا جماهير شعبنا اليمني العظيم.. استبشر الشعب اليمني بمبادرة الأشقاء في دول الخليج باحتضان حوار فرقاء العمل السياسي اليمني في العاصمة السعودية الرياض للخروج من الازمة الراهنة التي يعيشها الوطن وفوجئنا بطرح مغاير تجاوز الاعراف السياسية من خلال مبادرة لم ترع الشرعية الدستورية وخيار الأغلبية تم تسريبها عبر وزارة الخارجية القطرية في مشهد يسعى الى واد الديمقراطية وتهديد وحدة اليمن وسلمه الاجتماعي.

ونحن في احزاب التحالف الوطني الديمقراطي في الوقت الذي نرحب فيه بأي مبادرة من الأشقاء والاصدقاء الساعية الى اخراج الوطن من التآزم الحاصل في الوقت نفسه نؤكد على أهمية ان تحرص هذه المبادرات على خيارات الشعب اليمني في ديمقراطيته وحرية واحترام ارادته في الحفاظ على وحدته والشرعية الدستورية وهو ما

صدر عن احزاب التحالف الوطني الديمقراطي
٢٠١١ / ٤ / ٨

ووجئنا بطرح مغاير تجاوز الاعراف السياسية من خلال مبادرة لم ترع الشرعية الدستورية وخيار الأغلبية تم تسريبها عبر وزارة الخارجية القطرية في مشهد يسعى الى واد الديمقراطية وتهديد وحدة اليمن وسلمه الاجتماعي.

ونحن في احزاب التحالف الوطني الديمقراطي في الوقت الذي نرحب فيه بأي مبادرة من الأشقاء والاصدقاء الساعية الى اخراج الوطن من التآزم الحاصل في الوقت نفسه نؤكد على أهمية ان تحرص هذه المبادرات على خيارات الشعب اليمني في ديمقراطيته وحرية واحترام ارادته في الحفاظ على وحدته والشرعية الدستورية وهو ما

أبعاد الموقف القطري إزاء اليمن

جاءت المشاكل الاقتصادية والأمنية التي تواجه اليمن، وانعكاساتها المباشرة على السعودية التي اكدت أيضاً بنيران الحروب المست التي خاضتها الحكومة اليمنية ضد المتمردين مع الحوثيين في أقصى الشمال، والتي اسفرت في آخر فصولها عن مواجهات مسلحة بين المتمردين الحوثيين والجيش السعودي اواخر العام ٢٠٠٩م، بسبب ما شهدته من تدخل إيراني واضح لزعزعة الأمن والاستقرار في المملكة.

ويرى مراقبون ان الوساطة الخليجية تأخذ في الاعتبار عاملين اساسيين اولهما يتعلق بالتأثير المباشر لكل ما يحدث في اليمن على الامن والاقتصاد الخليجي والثاني يرتبط بالمخطط الايراني لترويض المنطقة واقامة دولة شيعية موالية لإيران تمتد من البحرين حتى صعدة.. وهو مايفرض على الاطراف الخليجية الضغط باتجاه الوصول الى اتفاق يرضي جميع الاطراف السياسية في اليمن واخراج البلد من حالة الفوضى التي تنذر بتجدد نشاط تنظيم القاعدة الذي اعلن توحيد قيادته في جزيرة العرب وتنسيق جهوده قبل نحو عام لضرب اهداف ومصالح أمريكية واوروبية، وهو مايشير حفيظة المجتمع الدولي الذي أعلن حرصه على وجود دولة قوية في اليمن تكون شريكاً يمكن الاعتماد عليه في محاربة الارهاب.

محاولة لتوجيه خيارات الشعب اليمني ضد قيادته الشرعية، وهو مايبين في الفضاء المتتالي لـ«الجزيرة» ابتداءً من قضية تعذيب السجناء وتزوير صور جلسة البرلمان للتصويت على قانون الطوارئ وغيرها.

يتضح الآن بجلاء ان تصريحات رئيس حكومة قطر ماهي إلا محاولة لإفشال المساعي الخليجية الرامية لاحتواء الأزمة ونزع فتيل الحرب الاهلية في اليمن، والتي ستؤثر بشكل مباشر على منطقة الخليج عموماً والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص نظراً للقرب الجغرافي، وهو ما يؤكد القول بان موقف قطر ينطلق من نوايا لتصفية حسابات سياسية قديمة مع الجارة السعودية على حساب اليمن، بهدف اضعاف القوة الأكبر في منطقة الخليج اقتصادياً وعسكرياً تمهيداً لتحقيق طموحاته في الرخامة التي تتجاوز الإطار الخليجي الى العربي أيضاً والذي بدأ واضحا من خلال سعيها الى الحصول على منصب أمين عام جامعة الدول العربية، وترى أن طموحاتها لن تتحقق إلا من خلال إرباك السعودية بشكل غير مباشر عبر تأجيج الأوضاع في اليمن على خلفية الابعاء التي واجهت السعودية منذ مطلع التسعينيات



عبد الولي المذابي

أثار الموقف الذي أعلنه رئيس وزراء قطر إزاء الأزمة الراهنة في اليمن استياءً واسعاً في الأوساط اليمنية بسبب خروجه عن اللياقة وأصول الدبلوماسية واستخدام لهجة الأمر في التخاطب مع شعب حر يرفض منطق الاستعلاء عليه من قبل أي طرف في الداخل أو الخارج، ويعتز بدولته ونظامها القائم على الديمقراطية والشرعية الدستورية، ويؤمن بمبدأ التداول السلمي للسلطة وليس التوريث أو الانقلاب كما يحدث في بعض الأنظمة التي كرس الانقلاب حتى في اطار التوريث.

مايبعث على الاستفزاز أيضاً ذلك التحيز الواضح في الموقف القطري وتبني اشتراطات طرف سياسي معين مسبقاً في معرض الحديث عن وساطة بين طرفين يفترض فيها الحياد التام والعمل على تقريب وجهات النظر واحترام إرادة الشعب في كل الأحوال، مع اتاحة الفرصة لتقديم التنازلات وليس فرضها كما تحاول قطر التي اكدت منذ بداية الازمة انها تدبر حرباً بالوكالة ضد الشعب اليمني من خلال قناة «الجزيرة» التي قامت بدور سيئ في صناعة الاكاذيب وتلفيق التهم للحكومة اليمنية في

العنوان:

الجمهورية اليمنية - صنعاء - منطقة عصر أمام مستشفى سيلاس متفرع من شارع الزبيرى..
تليفون: (٤٦٦١٢٩) - (٤٦٦١٢٨)
فاكس: (٢٠٨٣٣٢) - ص.ب: (٣٧٧٧)

الإشترابات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة

أسعار الإشرابات:

الشركات والمؤسسات الأجنبية «٢٠٠» دولار
الشركات والمؤسسات اليمنية «٥٠٠» ريال

سكرتير التحرير

توفيق عثمان الشرعبي

نائب مدير التحرير

عبد الولي المذابي
يحيى علي نوري